

ثانيا: استدلووا من السنة

بروايات وردت في كتب الإمامية وأخرى في كتب علماء السنة، ونقول في جواب ما استدلووا بها من كتب الإمامية:

إن فقهاء الإمامية لم يوصدوا باب الاجتهاد ولا باب العلم ولم يقولوا بصحة كتاب ما عدا كتاب \square وهم في كتب الحديث يجمعون الروايات صحيحة كانت أو ضعيفة وفي كتب الفقه يدرسون أسناد الروايات وفقا لعلم دراية الحديث ومتونها ووفقا لأبحاث أصول الفقه ويستندون إلى بحوث المسلمين في كتبهم الفقهية والتي نقلنا عنها أحكام نكاح المتعة في فقه الإمامية؛ وما استدل النافي بها من روايات من كتب الإمامية هي غير صحيحة وباطلة.

ونقول في جواب ما استدلووا بها من روايات عند علماء السنة إن ما روي من صحيحي البخاري ومسلم وغيرهما مناقضة لروايات صحيحة أخرى أوردناها ولا تناهضها لأن ما أوردناها تساند بعضها الآخر.

وكيف يصح ما روي أن رسول \square صلى \square عليه وآله حللها ثم حرمها في فتح خيبر او فتح مكة؟ ولو كان كذلك لا ستشهد بها الخليفة عمر ولما قال: متعتان كانتا على عهد رسول \square صلى \square عليه وآله وأنا أحرمهما وكيف يصح روايات التحريم على عهد رسول \square صلى \square عليه وآله مع ولادة المولود من نكاح المتعة على عهد عمر مضافا إلى إثبات الصحابة لها بعد عهد عمر مثل الإمام علي وابن عباس وجابر بن عبد \square الأنصاري وابي عمرة الأنصاري وتمتع الخليفة معاوية بامرأة في الطائف؟

وآخر دعوانا أن الحمد \square رب العالمين.